العلاقات الاقتصادية الصينية–الإفريقية بعد الحرب الباردة

د. علي عبد الكريم موسى*

الملخص

أدت العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً مهماً في بروز القوة السياسية والعسكرية للدول، ومكنتها من رسم استراتيجياتها وسياساتها الخارجية المؤثرة في مختلف القضايا الدولية وجعلت لها وزناً دولياً هاماً. ويتناول هذا البحث تطور العلاقات الاقتصادية الصينية–الإفريقية، من خلال البحث في تاريخ هذه العلاقات، والأهداف الاستراتيجية الصينية من تقوية نفوذها في القارة الإفريقية، وموقف القوى الدولية المنافسة للتواجد الصيني في تلك القارة. كما يتناول البحث مظاهر التواجد الاستراتيجي الصيني في إفريقيا ووسائل تنفيذه وتمكينه، بالإضافة إلى مستقبل الوجود الصيني في القارة الإفريقية في ظل المنافسة الحالية والمستقبلية من بعض القوى الدولية.

* دكتوراه في الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

Sino-African economic relations after the Cold War

Dr. Ali Abdul Karim Musa*

ABSTRACT

International economic relations have played an important role in the emergence of political and military power of states, enabling them to draw their foreign strategies and policies affecting various international issues and have made them have an important international weight. This research deals with the development of Sino-African economic relations, through researching the history of these relations, the Chinese strategic goals of strengthening its influence on the African continent, and the position of the international powers competing for the Chinese presence in that continent. The research also deals with the aspects of the Chinese strategic presence in Africa and the means of its implementation and empowerment, in addition to the future of the Chinese presence in the African continent in light of the current and future competition from some international powers.

*Faculty of Political Science International Economics Department.

أولاً– المقدمة:

شهدت الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تحولات كبرى في التوجهات الاقتصادية العالمية وأسست لانطلاق مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث لم تعد العلاقات الدولية مرتبطة بدوافع أمنية بل تعدت ذلك إلى عدد من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت الصين من بين القوى الساعية للانفتاح على العالم الخارجي وبناء اقتصادها فكانت القارة الأفريقية من إحدى الوجهات الهامة للاقتصاد الصيني.

لقد أيقظ النمو الاقتصادي الذي عرفته الصين الطموح للتوجه والنفوذ في السوق الاقتصادية العالمية، بل والمنافسة القوية في هذه السوق، خاصة مع بروز قوى اقتصادية عالمية مهيمنة شكلت وزناً هاماً على الساحة الدولية، وفرضت سياساتها الاقتصادية وفواعلها السياسية المرتبطة بها، فكان لا بد للصين من الدخول وبقوة في هذه المنافسة الدولية وحجز مكان متميز في القارة الإفريقية ذات الموارد الطبيعية الهائلة والتي يمكن أن تؤمن للصين موقعاً اقتصادياً وسياسياً دولياً وتسهم في تصريف المنتجات الصينية المتناسبة أصلاً مع القدرة الشرائية لمعظم دول القارة الإفريقية. وقد أثارت التوجهات الصينية نحو القارة الأفريقية كثيراً من الجدل والرهانات حول الأهداف والفرص وما يمكن أن تخلفه من تحديات استراتيجية حالية ومستقبلية خاصة في ظل المنافسة الدولية للاستثمار في تلك القارة.

ولتوضيح العلاقات الاقتصادية الصينية– الإفريقية ودورها في دفع عجلة التطور الاقتصادي الصيني والإفريقي والفرص والتحديات التي يمكن أن تواجه مسار هذه العلاقات قسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول: البعد التاريخي للعلاقات الاقتصادية الصينية– الأفريقية، وتناول المبحث الثاني: الأهداف الاستراتيجية للتوجهات الصينية نحو القارة الأفريقية وموقف القوى الدولية المنافسة، في حين أن المبحث الثالث قد تناول مظاهر التواجد الاستراتيجي الصيني في إفريقيا ووسائل تنفيذه وتمكينه، ومستقبل هذا الوجود.

ثانياً- مشكلة البحث وتساؤلاته:

بالنظر إلى التحولات الاقتصادية العالمية وازدياد الترابط الاقتصادي العالمي بالسياسة أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية من القضايا المهمة في تأدية دور فاعل على الساحة الدولية، ومن ثم فإن سعي الصين للبروز كقوة اقتصادية عالمية مؤثرة في السياسة الدولية جعلها توجه سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية التي تملك مقدرات اقتصادية هائلة، وتبرز مشكلة البحث في مدى قدرة الصين على بناء علاقات اقتصادية تكاملية مع دول القارة الإفريقية في ظل التحديات الدولة الراهنة. وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

1-ما هو البعد التاريخي للعلاقات الاقتصادية الصينية- الإفريقية؟

2-ما هي الأهداف الاستراتيجية الصينية من تقوية نفوذها في القارة الإفريقية؟

3-ما هو موقف القوى الدولية المنافسة للتواجد الصيني في القارة الإفريقية؟

4-ما هي مظاهر التواجد الاستراتيجي الصيني في إفريقيا ووسائل تنفيذه وتمكينه؟

5-ما هو مستقبل الوجود الصيني في القارة الإفريقية؟

ثانياً- فرضية البحث:

يسهم التوجه الاقتصادي الصيني نحو القارة الإفريقية في زيادة بروز الصين كقوة سياسية واقتصادية مؤثرة دولياً.

ثالثاُ- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على العلاقات الاقتصادية الصينية، ولكون الصين تعد من الدول ذات الثقل النوعي على الساحة الدولية، ولكون القارة الإفريقية من أهم المناطق التي يمكن أن تسهم في دعم الاقتصاد الصيني في منافسته العالمية، ولحاجة القارة الإفريقية للدعم التقني والتكنولوجي الصيني بعد إهمال الغرب الاستعماري لها، كما تكمن أهمية هذا البحث في توضيح الاستراتيجية التي تعتمدها الصين في تعاملها الاقتصادي مع

إفريقيا والقائمة على التعاون بدون شروط أو تدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، ومستقبل هذه الاستراتيجية.

رابعاً– منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يسهم في الوصول للفهم الدقيق والواقعي للعلاقات الاقتصادية الخارجية الصينية مع القارة الإفريقية، ومن ثم تحليلها لبيان ماهيتها وتعرف أهم الأهداف والآليات الاقتصادية التي تساعد في رسم هذه العلاقات، والتحديات التي تقف في وجه تحقيقها، والسبل الكفيلة في جعلها مؤثرة دولياً.

خامساً– أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1– التعرف على البعد التاريخي للعلاقات الاقتصادية الصينية– الإفريقية.

2– توضيح الأهداف الاستراتيجية الصينية من تقوية نفوذها في القارة الإفريقية.

3– التعرف على مواقف القوى الدولية المنافسة للتوجه الصيني نحو القارة الإفريقية.

4– التعرف على مظاهر التواجد الاستراتيجي الصيني في إفريقيا ووسائل تنفيذه وتمكينه.

5– تقديم رؤية مستقبلية للوجود الصيني في القارة الإفريقية.

سادساً– تقسيمات البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: تاريخ العلاقات الاقتصادية الصينية– الإفريقية والأسس التي تقوم عليها، وتناول المبحث الثاني: الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الصين لتحقيقها في القارة الإفريقية وموقف القوى الدولية المنافسة من هذه الأهداف. في حين أن المبحث الثالث تناول المظاهر التي تبرز التواجد الصيني في إفريقيا والوسائل التي تعتمدها لتمكين هذا التواجد في المستقبل.

سابعاً– الخاتمة:

المبحث الأول: البعد التاريخي للعلاقات الاقتصادية الصينية- الإفريقية

تعود العلاقات الاقتصادية الصينية- الإفريقية لمئات السنين، خاصة مع الشرق الإفريقي حيث كان التبادل التجاري يتم من خلال تزويد الصين لدول القارة الإفريقية بالمنتجات الصناعية من الأواني والأقمشة ... مقابل عدد من المنتجات الزراعية التي تنتجها القارة الإفريقية في ذلك الوقت، ولكن تلك العلاقات بدأت بالتحسن والتطور بعد عام 1948 وتأسيس جمهورية الصين الشعبية. ويعود ذلك التأخير في العلاقات بين الطرفين إلى وقوع القارة الإفريقية تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية والبرتغالية، ويمكن إرجاع الاهتمام الصيني الحقيقي بتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع القارة الإفريقية إلى فترة الحرب الباردة، حيث اتجهت الصين لإقامة علاقات اقتصادية متطورة مع معظم الدول الإفريقية، وما أن انتهت تلك الحرب وما تلتها من تغيرات حصلت في النظام العالمي الجديد وما تبع ذلك من انفتاح وتحرر اقتصادي عالمي، اتجهت الصين إلى اعتماد اقتصاد أكثر تحرراً الذي انعكس على معظم علاقاتها الاقتصادية الخارجية و بصورة خاصة مع القارة الإفريقية[1].

وسوف نتناول في هذا المبحث الأسس التي تبنى عليها العلاقات الصينية- الإفريقية، ونموذج هذه العلاقة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أسس العلاقات الصينية- الإفريقية.

المطلب الثاني: نموذج العلاقة الصينية- الإفريقية.

المطلب الأول: أسس العلاقات الصينية- الإفريقية:

تقوم العلاقات الصينية- الإفريقية الحالية على عدد من الأسس السياسية والاقتصادية ذات أبعاد أوسع وأعمق من الاستحواذ على موارد القارة الأولية وخاصة النفط؛ إذ استخدمت

[1]- قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة- قطاع النفط أنموذجاً"، أطروحة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2008) ص 31، 32.

الصين أدوات خاصة لتعزيز علاقاتها مع القارة الإفريقية من الدبلوماسية الشخصية، والروابط الاقتصادية، والمساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا، والتواصل الثقافي. وكانت الأدوات الاقتصادية الأكثر تأثيراً، والتي اعتمدت فيها المساعدات الرسمية: كالمعونات والعلاقات التجارية والاستثمار، بالإضافة إلى الأدوات الثقافية، حيث عملت الصين على خلق صورة إيجابية وبناءة لنموذج من العلاقات الاقتصادية وهو ما يسمى بـ (القوة الناعمة الصينية)[2].

لقد أدرك القادة الصينيون أن اندماج الصين في الاقتصاد العالمي أمر لا بد منه، وقد سمح الاقتصاد الاشتراكي للسوق الذي تعتمده بنمو كبير أتاح لها أن تكون أول دولة تمتلك احتياطياً من الصرف وأكبر مانح مساعدات للدول الإفريقية[3].

وتقدم الصين حالياً نموذجاً فريداً للعلاقة مع القارة الإفريقية، تلك العلاقة التي تقوم على أسس سياسية واقتصادية قوية، وعلى الرغم من الطابع الاقتصادي الاستراتيجي القوي لهذه العلاقات، فقد استكملت بعلاقات دبلوماسية متطورة واهتمامات ثقافية واجتماعية وإنسانية كبيرة لتصل إلى ما يمكن تسميته بالاستراتيجية الصينية الشاملة والمتميزة في إفريقيا[4].

لقد كان مؤتمر "باندونغ" في إندونيسيا عام 1955 علامة فارقة في علاقات الصين الخارجية ولا سيما مع البلدان النامية، إذ بدأت الصين برسم علاقاتها الخارجية وبخاصة الأفريقية، وقد ساعد الحشد الضخم للأصوات الإفريقية في الأمم المتحدة بعودة الصين إلى الهيئة الدولية عام 1971، ومثل العام 2006 أحد أهم التواريخ في هذه العلاقات حيث قام

[2]– هناء عبد اللطيف غنيم، "تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا"، (قراءات أفريقية، 2018) أنظر الرابط التالي: https://www.qiraatafrican.com/

[3]– قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 40.

[4]– فريدة العلمي، "السياسة الخارجية للصين تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة– دراسة من منظور الاقتصاد السياسي"، أطروحة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015) ص 7، 8.

وزير الخارجية الصيني "لي زهاو سينغ" بجولة مكوكية في عدد من البلدان الإفريقية ليتصاعد بعدها مستوى العلاقات الصينية– الإفريقية[5].

ومنذ انتصار الثورة الصينية وقيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بدأت الصين بدعم الدول الإفريقية في نضالها للتحرر من الاستعمار الغربي وصيانة السيادة القومية، فرفضت المبادرة الفرنسية لإقامة العلاقات الدبلوماسية معها بشرط تخليها عن الدعم لثورات التحرير الوطني الإفريقية، وكثفت جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا. وقد لقيت تقديراً كبيراً لهذه الأعمال والمواقف تمثلت بدعم كبير وثابت من الدول الإفريقية في جهودها لكسر الحصار الذي حاولت الدول الغربية فرضه عليها، وتجلى ذلك الدعم عندما أيد ممثلو الدول الإفريقية في اجتماع الدورة الـ 26 للجمعية العامة الأممية في عام 1971 استعادة جمهورية الصين الشعبية مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة[6].

ومنذ عام 2000 دخلت العلاقات الصينية الإفريقية مرحلة تاريخية جديدة بتأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي، وعقد اتفاق في مؤتمر قمة بكين للمنتدى عام 2006على إقامة علاقات شراكة استراتيجية من نوع جديد تتميز بالمساواة والثقة المتبادلة سياسياً، والمنفعة المتبادلة والمكاسب المشتركة اقتصادياً، والتواصل والاستفادة المتبادلة ثقافياً مما أعطى حيوية جديدة للعلاقات الصينية الإفريقية، فأعيدت العلاقات مع تسع وأربعين دولة إفريقية ارتقى بعضها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وشهد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجانبين نمواً متسارعاً خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري[7]، إلى أن أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا في عام 2009، كما شهد الاستثمار المتبادل نمواً متسارعاً

[5]– حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، (مجلة سياسات عربية، العدد 22، 2016) ص 72.

[6]– وانغ وانغشينغ، "الصين وإفريقيا – نموذج إيجابي في العلاقات الدولية"، 2011، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي: http://ly.china-embassy.org/

[7]– المرجع السابق نفسه.

أيضاً، فقد تضاعف حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا 20 ضعفاً من عام 2003 إلى عام2009، وتعهدت الصين بضخ تريليون دولار كقروض واستثمارات حتى عام 2025 وسيستعمل نصفها للبنية التحتية ونقل التكنولوجيا[8]. وأصبحت إفريقيا رابع أكبر مقصد استثمار صيني في الخارج[9].

لقد استطاعت السياسة المرنة للدبلوماسية الصينية والخطاب الإعلامي الصيني الذي ركز على الصداقة والتنمية والمنفعة المتبادلة كسب ثقة الشعوب والقادة الأفارقة، خاصة أن الكثير من القادة والمسؤولين منهم تلقوا تعليمهم في الصين، أو خضعوا لدورات تدريبية في مؤسساتها مما عزز ارتباطهم بالصين ثقافياً وحضارياً، ولأجل ذلك افتتحت الصين عدداً من المراكز الثقافية لنشر الثقافة الصينية في القارة الأفريقية وكسب المزيد من المثقفين والسياسيين والاقتصاديين الأفارقة[10].

المطلب الثاني: نموذج العلاقة الصينية– الإفريقية:

عدت العلاقات الصينية الأفريقية نموذجاً إيجابياً يحتذى في العلاقات بين الدول، ويقوم هذا النموذج على عدد من المبادئ انطلاقاً من:

1– الرغبة الصادقة والمشتركة لدى الطرفين لتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية، والدور الإيجابي والأساسي الذي يؤديه منتدى التعاون الصيني– الإفريقي في التخطيط المستقبلي لتطوير هذه العلاقات.

2– التركيز في العلاقات الصينية– الإفريقية على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.

[8] – عزت شحرور، "العلاقات الصينية الأفريقية– الفرص والتحديات– وجهة نظر صينية"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014) ص 4.

[9] – وانغ وانغشينغ، "الصين وإفريقيا – نموذج إيجابي في العلاقات الدولية"، مرجع سابق.

[10] – عزت شحرور، "العلاقات الصينية الأفريقية– الفرص والتحديات– وجهة نظر صينية"، مرجع سابق، ص 7.

3- حرص الطرفين على تأييد ودعم القضايا السياسية والأمنية التي تخص مصالحهما الأساسية.

4- تأكيد الطرفين أن تعاونهما ليس موجهاً ضد أي طرف آخر وإنما يمثل جزءاً من التعاون العادل لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة.

5- وعي الطرفين لوجود الفوارق في القوانين والأنظمة والعادات والتقاليد والثقافات والمراحل التنموية محاولة إيجاد حلول علمية وموضوعية.

وهكذا نجد أن العلاقات الصينية الإفريقية ذات بعد اقتصادي وسياسي تسعى الصين من خلاله لتعزيز مكانتها في القارة الأفريقية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، خاصة في ظل المنافسة الدولية للوصول إلى مقدرات تلك القارة، إذ تحاول الصين استغلال حاجة القارة الإفريقية إلى التنمية الاقتصادية من جهة، وحاجة الصين لتدعيم اقتصادها وتقوية موقفها السياسي في المحافل الدولية، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع تايوان ورغبة الأخيرة بالانفصال عن الصين، البلد الأم من جهة أخرى.

المبحث الثاني: الأهداف الاستراتيجية للتوجهات الصينية نحو القارة الأفريقية وموقف القوى الدولية المنافسة

شكل التوجه الاقتصادي الصيني نحو القارة الإفريقية هدفاً استراتيجياً للسياسة الخارجية الصينية، خاصة في ظل تنامي الرغبة الصينية في تدعيم موقفها التنافسي بين القوى الدولية، وكسب تأييد الدول الأفريقية للمصالح السياسية والاقتصادية الصينية في المحافل الدولية، إضافة إلى تأمين موارد الطاقة وخاصة النفط الأفريقي لدعم الاقتصاد الصيني المتعاظم، ولكون القارة الأفريقية تمثل سوقاً كبيرة للمنتجات الصينية الرخيصة الثمن التي تتناسب والقوة الشرائية لمعظم الأفارقة. وقد أثارت الأهداف الصينية تجاه القارة الأفريقية عدداً من القوى الدولية المنافسة كالدول الغربية وخاصة فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، إذ رأت تلك القوى أن التوجه الصيني نحو إفريقيا هو بمثابة استعمار جديد. وسوف يتناول

هذا المبحث الأهداف الاستراتيجية للتوجهات الصينية نحو القارة الإفريقية، وموقف القوى الدولية المنافسة من التواجد الصيني في إفريقيا، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية للتوجهات الصينية نحو القارة الإفريقية.

المطلب الثاني: موقف القوى الدولية من التواجد الصيني في إفريقية.

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية للتوجهات الصينية نحو القارة الإفريقية.

في ظل بروز القوى الاقتصادية الدولية الكبرى وما شكله هذا البروز من قوة سياسية وعسكرية كان لا بد للصين من تدعيم علاقاتها الاقتصادية الخارجية والتوجه نحو الأبعاد السياسية والدبلوماسية الاستراتيجية انطلاقاً من إدراكها لأهمية العلاقة القوية بين الاقتصاد والسياسة. ومن هذا المنطلق [قامت سياسة الصين واستراتيجيتها في علاقاتها مع الدول على الاحترام المتبادل، والصعود السلمي لهذه العلاقات دون التدخل في الشؤون الداخلية مع ضرورة اعتراف الدول بسيادة الصين على تايوان ووحدة أراضيها، وقد أشار تقرير معهد سياسة الأمن والتنمية في "استوكهولم" الذي أعده "جورج تي يو"، إلى أن التوجه الصيني للقارة الإفريقية يعد مغامرة، فالصين لا تسعى للبحث عن موارد الطاقة ومصادرها فقط، بل تسعى للسيطرة عليها][11].

وانطلاقاً مما سبق فإنه يمكن تحديد أهم الأهداف الاستراتيجية للصين في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية في التالي.

أولاً– دعم الموقف الصيني في مواجهة انفصال تايوان:

سعت الصين من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع القارة الإفريقية إلى خلق عزلة دبلوماسية إفريقية لتايوان، وكان لها ما أرادت، حيث انهارت علاقات عدد من الدول الإفريقية مع تايوان نزولاً عند الرغبة الصينية مثل: جنوب أفريقيا والسنغال وليبيريا

[11] – حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 74.

وغيرها من الدول الإفريقية التي بدأت تنسج علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية متينة مع الصين[12]. وقد انخفض عدد الدول التي كانت تعترف بانفصال تايوان من اثنتين وعشرين دولة قبل عام 1971 إلى أربع دول فقط في نهاية العقد الأول من القرن العشرين[13]. واستطاعت الصين أن تضعف الوجود التايواني في القارة الأفريقية؛ إذ غلبت الدول الإفريقية مصالحها الاقتصادية الأهم، وهو ما مثل انتصاراً اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً هاماً للصين[14].

ثانياً- الحصول على الموارد الطبيعية:

تعد موارد الطاقة التي تزخر بها القارة الإفريقية وخاصة النفط أحد أهم الأهداف الصينية للتواجد في القارة الإفريقية، خاصة في ظل النمو الاقتصادي المتزايد للصين، بحيث أصبحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و من ثم فإن أمن الدولة الصينية يقوم على أساس تأمين وضمان تدفق النفط الأفريقي خاصة بعد انسحاب الصين من منطقة "الشرق الأوسط" بعد النزاعات والتوترات التي تشهدها المنطقة منذ زمن طويل والمزاحمة الشديدة من الولايات المتحدة الأمريكية[15]. كما تهدف الصين من خلال علاقاتها مع الدول الأفريقية إلى الاستفادة من الثروات والموارد الطبيعية الأخرى كاليورانيوم الهام في الصناعات النووية، والغاز الطبيعي، والماس. إذ تمتلك القارة الإفريقية نحو 95 % من الاحتياطي العالمي للألماس وهي القارة التي تتصدر السوق العالمية له، كما يشكل الذهب نحو 50 % من الاحتياطي العالمي، والبلاتين 90 % من هذا الاحتياطي[16].

[12] – قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 53، 55.

[13] – عزت شحرور، "العلاقات الصينية الأفريقية- الفرص والتحديات- وجهة نظر صينية"، مرجع سابق، ص 4.

[14] – حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 74.

[15]– ترماس نائلة، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا"، أطروحة ماجستير، (كلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017) ص 60، 61.

[16] – ترماس نائلة، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا"، مرجع سابق نفسه، ص 77، 78.

ثالثاً– كسب التأييد الدبلوماسي الإفريقي للسياسة الصينية داخل الأمم المتحدة:

استغلت الصين تراجع النفوذ الغربي وخاصة الفرنسي في القارة الأفريقية وانهيار القطبية الثنائية لتطرح نفسها بديلاً سلمياً لهذا التراجع الغربي، وقد شكل الحضور الكبير للدول الأفريقية في الأمم المتحدة أحد أهم الرهانات الكبيرة التي عملت وتعمل الصين للاستفادة منها في مواجهة الدبلوماسية الأمريكية والغربية، خاصة فيما يتعلق بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية لانفصال تايوان. كما ساهم الحضور الإفريقي في الوقوف بوجه الاتهامات الموجهة للصين فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إذ بلغت التشكيلة الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يقارب الثلث، وكان لهذا التشكيل دوراً هاماً في تعطيل عدد من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة حقوق الإنسان في الصين[17].

رابعاً– خلق نظام دولي متعدد الأقطاب:

تهدف الصين من تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع دول القارة الإفريقية إلى تطويق القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فالقارة الإفريقية تتميز بموقع جغرافي استراتيجي بالنسبة للغرب، وخاصة أوروبا، بالإضافة إلى امتلاكها ثروات اقتصادية كبيرة ومتنوعة، كما تمتلك قوة عددية فاعلة في المنظمات الدولية الرسمية، وتعمل الصين على جعل القارة الأفريقية بمثابة حقل تجارب للسلاح الصيني الذي لم يسمح به الغرب، ومكاناً لاستعراض قوتها العسكرية، وتشرف الصين على تدريب الآلاف من الجنود الأفارقة سنوياً وهو ما تعده هدفاً استراتيجياً وعمقاً عسكرياً لحماية الأمن القومي الصيني[18]. فالصين ترفض استمرار النظام الدولي رهيناً للقوة الأمريكية وتسعى لتشكيل نظام متعدد الأقطاب تكون فيه قوة رئيسية، وترى أن تعزيز التعددية القطبية وتزايد التعاون الصيني– الإفريقي سيساعد على حماية حقوق الإنسان ومصالح الدول النامية، وسيسهم هذا

[17] – قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا، مرجع سابق، ص 56.

[18] – حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 76.

التعاون في تشكيل نظام عالمي جديد، كما تهدف الصين من تطوير تعاونها مع الدول الأفريقية إلى مواجهة محاولات انضمام اليابان والهند إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي وترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بانضمامهما لمواجهة الصين؛ فالقارة الأفريقية بالنسبة للصين منطقة جيواستراتيجية لزيادة اكتساب وممارسة (القوة الناعمة) في دورها كقوة كبرى منافسة للقوى التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية والغرب[19].

وانطلاقاً مما سبق نجد أن الأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها في القارة الأفريقية هي في الظاهر ذات طابع اقتصادي يقدم مكاسب اقتصادية للطرفين الصيني والإفريقي، وهذا لا يعني عدم أهمية الهدف الاقتصادي للصين، فالنفط الإفريقي ومصادر الطاقة الأخرى هي أولوية في السياسة الاقتصادية الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية، والمساعدات الصينة للدول الإفريقية مطلب اقتصادي إفريقي لا يمكن الاستغناء عنه في الفترة الحالية وربما القادمة، ولكن بالنظر إلى الأهداف السابقة نجد أن معظمها سياسي وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف السياسية الداخلية الصينية وارتباطاتها الخارجية، خاصة لجهة كسب تأييد الأفارقة في أروقة الأمم المتحدة لمواجهة محاولات تايوان في الانفصال عن (الوطن الأم)، ورغبة الصين في أن تكون قوة مؤثرة سياسياً واقتصادياً على المستوى الدولي بدعم أفريقي، ومواجهة منافسين أشداء للوجود الصيني ليس في إفريقيا فقط بل على الساحة الدولية برمتها، لكونها تمثل تهديداً واضحاً لمصالح منافسيها الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: موقف القوى الدولية من التواجد الصيني في أفريقية.

يثير التواجد الصيني في إفريقيا ذات الثروات الطبيعية الهائلة وأهمها النفط القوى الدولية ويعد تهديداً مباشراً لمصالحها التقليدية خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القارة الأفريقية منطقة نفوذ تقليدية، ويتهم الغرب الصين بتنفيذ سياسة استعمارية

[19]– طيب جميلة، "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة– العلاقات الصينية الجزائرية أنموذجاً"، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018) ص 11، 12.

جديدة في إفريقيا قد تجعل منها قوة دولية بارزة تشكل تحدياً للنظام السياسي والاقتصادي الدولي القائم بقيادة الغرب[20]. وقد برزت عدة مواقف دولية للتواجد الصيني في القارة الأفريقية، من أهمها:

أولاً– الموقف الأمريكي:

ينقسم الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية في موقفهم حول الوجود الصيني في الدول الأفريقية، فمنهم من يعده لا يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية، ومنهم من ينظر إلى الصين على أنها الخطر الأول الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صرح عدد من المسؤولين الأمريكيين بأن الوجود الصيني في إفريقيا لا يمثل تهديداً أمنياً أو عسكرياً للولايات المتحدة، حيث أن هناك خطوطاً حمراء لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح للصين بتجاوزها، هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لإغواء إفريقيا وتوجيه قوانينها نحو دراسة النمو في إفريقيا والاهتمام به، وقد نتج عن ذلك منذ عام 2000 السماح لأربع وأربعين دولة إفريقية بالوصول إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن يعد ذلك من أهم التهديدات لمستقبل التواجد الصيني في أفريقيا[21].

ثانياً– الموقف الأوروبي:

لقد أضعف التواجد الصيني في القارة الإفريقية الدور الغربي في عدد من المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فقد ظلت الدول الغربية تحاول فرض نماذجها وقيمها في التنمية، وربط مساعداتها بعدد من القضايا التي تمس الشؤون الداخلية للدول الأفريقية كالطلب بمكافحة الفساد وتحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد... إلخ. بعكس النموذج الصيني القائم على الاحترام المتبادل في جميع المجالات، الأمر الذي أدى إلى نفور إفريقي من الدول الغربية مقابل قبول للصين، وعلى الرغم من ذلك يتهم الغرب الصين بتنفيذ سياسة

[20]– عزت شحرور، "العلاقات الصينية الأفريقية– الفرص والتحديات– وجهة نظر صينية"، مرجع سابق، ص 6.

[21]– حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 82.

استعمارية في القارة الأفريقية، وهذا ناتج عن القلق الأوروبي وخاصة فرنسا من تطور العلاقات الصينية– الإفريقية التي ستشكل تحدياً حقيقياً لمصالحهم في القارة الإفريقية ودورهم الدولي، وسيعزز من دور الصين وتأثيرها في الشؤون الدولية[22].

يتضح مما سبق أن الأهداف الاستراتيجية للصين في القارة الإفريقية تسير في الطريق الصحيح، فقد حققت عددا من هذه الأهداف، خاصة الانهيار الذي حصل في العلاقات الأفريقية التايوانية بعد تطور العلاقات الاقتصادية الصينية– الأفريقية، وتمكنت الصين من استمالة البلدان الأفريقية في المحافل الدولية، مما عزز الموقف الصيني في هذه المحافل على الرغم من المعارضة الغربية والأمريكية، من ثم تمكنت الصين من تعزيز مظاهر تواجدها في القارة الأفريقية في كافة المجالات.

المبحث الثالث: مظاهر التواجد الاستراتيجي الصيني في أفريقيا ووسائل تمكينه وآفاقه المستقبلية

تعددت مظاهر التواجد الصيني في القارة الإفريقية بتعدد الأهداف والمصالح الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية لهذا الوجود، كما تعددت وسائل تنفيذ وتمكين هذا التواجد بما يتوافق مع تلك المصالح والأهداف، وسوف يتناول هذا المبحث مظاهر هذا التواجد ووسائل تمكينه ومستقبله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مظاهر التواجد الاستراتيجي الصيني في إفريقية.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ وتمكين التواجد الاستراتيجي الصيني في أإفريقية.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للتواجد الصيني في القارة الإفريقية.

[22] – عزت شحرور، "العلاقات الصينية الأفريقية – الفرص والتحديات – وجهة نظر صينية" مرجع سابق، ص 5.

المطلب الأول: مظاهر التواجد الاستراتيجي الصيني في أفريقية.

سعت الصين إلى تعزيز وجودها الاستراتيجي في الدول الإفريقية من خلال عدد من المظاهر بعضها في إطار رسمي عام كالمنتدى الصيني– الأفريقي، وبعضها الآخر في إطار مؤسساتي يتعلق بحاجة كل طرف للمستويات المطلوبة من التعاون مع الطرف الآخر، ومن أهم تلك المظاهر:

أولاً– المنتدى الصيني– الأفريقي:

تلتقي الصين بالدول الإفريقية من خلال المنتدى الصيني– الإفريقي، الذي تأسس عام 2000، ويعقد كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الإفريقية، وقد تبنى هذا المنتدى وثيقتين رسميتين تتمثلان في إعلان بكين، وبرنامج للتعاون الصيني– الإفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حددت هاتان الوثيقتان الإطار العام لإقامة شراكة دائمة قائمة على المنفعة المشتركة، واحترام السيادة والخصوصية لكل طرف بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة إفريقية[23].

ثانياً– القوة الناعمة الصينية:

ركزت الصين في تواجدها الاستراتيجي في الدول الأفريقية على عدد من الأساليب والأدوات التي يطلق عليها في السياسة (القوة الناعمة)، أي الدخول السلمي أو التنمية السلمية أو المساعدات غير المشروطة، كالاستثمارات والتمويل والمساعدات المالية، والتدريب والتأهيل للكوادر البشرية المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية، والقروض بدون فوائد وتمويل المشاريع الإنشائية، والخدمات الصحية والاجتماعية، وقد سمحت هذه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للصين بأن تتبوأ مركزاً رسمياً وشعبياً في

[23] – طيب جميلة، "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 15.

الدول الإفريقية، خاصة وأن الصين ليس لها تاريخ استعماري في أي مكان من العالم، وهذا ما أقنع الأفارقة بالتواجد الصيني في الدول الإفريقية[24].

ثالثاً– القوة الصلبة:

[أفسح النفوذ الاقتصادي الصيني، الآخذ في التصاعد المجال واسعاً أمام تعميق التعاون الأمني والعسكري مع الدول الإفريقية، وبحسب التقديرات التي أوردها مشروع قوة الصين، الذي أطلقه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تمثل الدول الإفريقية الوجهة الأولى والرئيسية للأسلحة الصينية، وتمثل صادرات الأسلحة نحو 42% من إجمالي الصادرات الصينية إلى القارة الإفريقية][25].

رابعاً– التواجد الديمغرافي الصيني في البلدان الإفريقية:

تركز الاستراتيجية الصينية تجاه الدول الأفريقية على تواجد أعداد كبيرة من الصينيين في هذه الدول، ويعمل المستثمرون الصينيون على توظيف العمالة الصينية في المشاريع الاقتصادية والتنموية التي يقومون بإنشائها[26]. "وتجسد صناعة البناء والتشييد اتجاه الصين إلى إيفاد أو نقل أعداد كبيرة من مواطني العملاق الديمغرافي الآسيوي إلى الدول الإفريقية، حيث يوفدون كمهاجرين بقصد الاستقرار والعمل في إفريقيا، وقد حققوا نجاحات مرموقة من خلال تشكيل أو صياغة مرافق وجوانب شتى من حياة الأفارقة ما بين الهياكل الأساسية والبنى التحتية والأنشطة التجارية وغيرها، بحيث أصبحت ثلث صناعة البناء والتشييد الإفريقية من نصيب الصين"[27].

---

[24]– حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 79، 80.

[25]– جهاد عمر الخطيب، "مرتكزات النفوذ الصيني المتصاعد في شمال إفريقيا"، (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019) أنظر الرابط التالي: https://futureuae.com/

[26]– حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 81.

[27]– "أفريقيا.. قارة الصين الثانية– مليون صيني يُشيّدون إمبراطورية اقتصادية في أفريقيا"، (صحيفة البيان الإلكترونية، الإمارات، 2014) أنظر الرابط التالي: https://www.albayan.ae/opinions/books

وهكذا نجد أن ضمان التواجد الاستراتيجي الصيني في القارة الإفريقية وضمان ولاء التوجهات الاقتصادية والسياسية الإفريقية للسياسة الخارجية الصينية يعتمد عددا من المظاهر الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية التي تجعل من التواجد الصيني في القارة الأفريقية مطلباً أفريقياً بامتياز، وقد برعت الصين في تحقيق هذا التوجه من خلال تطوير التعاون الاقتصادي في كافة المجالات وخاصة في البنية التحتية للدول الإفريقية وبناء المشاريع التنموية غير المشروطة العسكرية منها (القوة الصلبة) والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (القوة الناعمة) والتي تعتمد في الغالب العمالة الصينية الموجودة بكثرة في الدول الإفريقية، مما جعل القارة الإفريقية سوقاً مهماً للمنتجات والصناعات الصينية المتوافقة أصلاً مع الحاجات والقدرات الشرائية للمؤسسات الإفريقية والمجتمع الإفريقي بصورة عامة.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ وتمكين التواجد الاستراتيجي الصيني في أفريقية.

اعتمدت الصين عدداً من الوسائل لتنفيذ وتمكين وجودها الاستراتيجي في القارة الأفريقية مستغلة حاجة تلك الدول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم تلك الوسائل:

أولاً– التبادل التجاري:

يقوم التواجد الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية على انخفاض أسعار السلع والمنتجات الصينية ومناسبتها للقدرة الشرائية للفرد في إفريقيا، في حين تستورد الصين من القارة الإفريقية المواد الأولية المكملة للاقتصاد الصيني النامي وفي مقدمتها البترول، ولا تزال إفريقيا المورد الأول لاحتياجات الصين النفطية وخاصة أنجولا[28]. وتعمل الصين على تقديم المساعدات المالية والإرشادية التنموية غير المشروطة سياسياً أو اقتصادياً، وتدعيم التعاون العلمي والفني بين الطرفين[29].

[28]– فولفجانغ هيرن، "التحدي الصيني، ترجمة محمد رمضان حسين، ط 1' الرياض، 2011، ص 208.

[29]– قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا، مرجع سابق ص 66.

وقد عرفت العلاقات التجارية الصينية– الإفريقية تطوراً كبيراً منذ بداية القرن الحادي والعشرين فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الإفريقية منذ عام 2000، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا، وفي سنة 2013 أصبحت تمثل الشريك التجاري الأول لإفريقيا؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى 200 مليار دولار في سنة 2013 – 2014 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الإفريقية بنحو الضعفين، ولتشجيع الصادرات الإفريقية نحو الصين، ألغت الصين ابتداءً من سنة 2012 الرسوم الجمركية لما يقرب من 60 بالمئة من صادرات 30 دولة إفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها[30]. وذكرت وزارة التجارة الصينية أن حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الإفريقية وصل إلى 101,9 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2019[31].

ثانياً– الاستثمار:

هدفت الصين من تدعيم استثماراتها الخارجية خاصة في القارة الأفريقية لأن تحجز لها مكاناً رائداً على المسرح الاقتصادي الدولي، وبفضل الاستثمارات والمساعدات المقدمة للدول الإفريقية تمكنت الصين من زيادة حصتها من السوق الإفريقية، وعملت على عقد العشرات من الاتفاقيات الاقتصادية التي تشجع على التعاون الاقتصادي والاستثمار وتركزت تلك المشاريع الاستثمارية المشتركة في مجال التعدين والنفط والزراعة والتصنيع والاتصالات والمنسوجات والإلكترونيات والنقل والبناء والأشغال العامة[32].

[30]– لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات"، أنظر الرابط التالي: https://caus.org

[31]– البنك الاسلامي للتنمية، أنظر الرابط التالي: https://www.panapress.com/

[32]– حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مرجع سابق، ص 78.

وقد ذكر موقع وصوت ألمانيا بأن الرئيس الصيني "شي جي بينج" تعهد بتقديم نحو 60 مليار دولار لتمويل مشاريع تنمية مستقبلية في إفريقيا وذلك خلال قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين التي عقدت في العام 2018. وسيشمل التمويل 15 ملياراً كمساعدة مجانية وقروض بدون فوائد وخطوط قروض واستثمارات شركات صينية. كما أعلن عن سلسلة من المشروعات والشراكات في عدد من القطاعات الاقتصادية والتجارية. وذكر الموقع أن العملاق الصيني قد استثمر سنوياً مليارات الدولارات في إفريقيا منذ 2015 في بنى تحتية (طرق وسكك حديد) أو في القطاع الصناعي، وهي استثمارات ترحب بها الدول الأفريقية التي تأمل أن تؤدي إلى تسريع نموها الاقتصادي؛ إذ تعد الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا، بحجم تجارة بلغ 170 مليار دولار في العام 2018، وفقاً للبيانات الصينية[33]. وتشمل مشاريع الشركات الصينية المستثمرة في الصين استثمارات كبيرة مباشرة وغير مباشرة في البنية التحتية مثل[34]:

- تقديم قرض للبنية التحتية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي إلى غينيا على مدار 20 عامًا مقابل تطوير مشاريع البوكسيت والألومينا من قبل شركتي " China Henan International" و" China Power Investment" على التوالي.
- استثمار بقيمة 12 مليار دولار أمريكي لشركة China Railway Construction" " لبناء خط سكة حديد بطول 1402 كيلو متر على طول ساحل نيجيريا يربط لاغوس مع كالابار.

[33]– موقع وصوت ألمانيا، "الصين تتعهد بـ 60 مليار دولار كقروض واستثمارات لتنمية إفريقيا".2018، أنظر الرابط التالي: https://www.dw.com/

[34]– أندرو ماكجريجور – ذي أفريكان ريبورت، " انتشار الصين في إفريقيا: هل نشهد تجارة عادلة؟"، ترجمة: محمد سليمان الزواوي، 2019، أنظر الرابط التالي: https://www.qiraatafrican.com

- وقعت شركة تشاينا رود آند بريدج اتفاقية بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي لشراء الموارد الطبيعية في ليبيريا مقابل بناء الطرق والبنية التحتية لإمدادات الكهرباء.
- يمول بنك التصدير والاستيراد "Exim" الصيني 75٪ من مخطط "Zungeru" الكهرومائي الذي تبلغ تكلفته 1.3 مليار دولار أمريكي و700 ميجاوات.
- تقوم شركة "China Harbour Engineering" ببناء ميناء للحقول الخضراء بقيمة 600 مليون دولار "Atuabo Freeport"، والذي سيفتح قطاع النفط والغاز في غانا أمام الأسواق الإقليمية البحرية.
- حصلت نيجيريا على قرض بقيمة 500 مليون دولار أمريكي من بنك "Exim" الصيني لإعادة تطوير مطاراتها الدولية الأربعة.

بالمقابل أكد" آدم بوهلر" الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل والتنمية، التابعة لوزارة التجارة الأمريكية، الالتزام بدعم حركة الاستثمار في إفريقيا، من خلال توفير تمويل لدعم الاستثمار بقيمة 60 مليار دولار. وقال "بوهلر" في كلمة له في منتدى إفريقيا 2019 المنعقد في مصر: إن جزءاً كبيراً من هذا التمويل للاستثمار في إفريقيا، خاصة في مجالي الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي.

كما قال "جيمس زان" مدير منظمة "الأونكتاد": إن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى أفريقيا زادت 11%، متفوقة على كافة قارات ومناطق العالم، وأضاف أن كثيراً من دول العالم تهتم بالاستثمار في القارة الإفريقية، حيث أقرت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً للاستثمار في إفريقيا، ويخصص الاتحاد الأوروبي قيماً محددة للاستثمار في القارة الإفريقية[35].

[35]– عبد الحليم سالم، " "التمويل الأمريكية": 60 مليار دولار تمويلات جديدة.. وتوجيه جزء منها لإفريقيا"، اليوم السابع، 2019، أنظر الرابط التالي: https://www.youm7.com/

وهكذا نجد أن تركيز الصين في ضمان استمرارية تواجدها الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية اعتمد عدداً من الوسائل كان من أهمها التبادل التجاري والاستثمار في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنمائية بحيث أصبحت من أهم الشركاء الاقتصاديين للدول الإفريقية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على الرغم من معارضتهما لهذه الشراكة.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للتواجد الصيني في القارة الإفريقية.

في ظل ازدياد التنافس الدولي على مقدرات وموارد القارة الإفريقية واكتسابه بعداً استراتيجياً دولياً اتجهت عدد من القوى الدولية لمنافسة الصين في هذا التواجد، فلم يعد التنافس محصوراً بين القوى التقليدية كالولايات المتحدة والغرب، بل تحاول قوى أخرى صاعدة الدخول في هذا المضمار كاليابان والهند، وفي هذا الإطار تسعى الصين إلى مواجهة محاولة انضمامهما إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وما يمكن أن يسهم هذا الانضمام من تطوير علاقاتهما مع دول القارة الإفريقية، ومن ثم ظهور مراكز قوى عالمية منافسة للتواجد الصيني. ولذلك تسعى الصين جاهدة لإنجاح تجربتها الاقتصادية وتقديمها كنموذج يقوم على أساس الاحترام والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وقد نجحت في عدد من الدول الإفريقية[36].

وستشهد الفترة المقبلة بروزاً هاماً للصين في القارة الإفريقية في مواجهة القوى الغربية خاصة وأن الصين نجحت إلى حد بعيد في كسب ثقة الرأي العام الإفريقي، وتغيير قواعد التعاون من (القوة الصلبة) القائمة على التواجد العسكري والاقتصادي المرتبط بشروط إلى (القوة الناعمة) السلمية بدون شروط والتي تسعى من خلالها لتحسين قدرة الدول الإفريقية على التنمية المستقلة والشاملة ومساعدتهم على إنشاء نظم متكاملة في عدد من الصناعات،

[36]– لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات، مرجع سابق.

وخاصة التعدينية منها، وإقامة المشاريع الخدمية المشتركة الصحية منها والتعليمية، وبناء المستشفيات، والسكك الحديدية والسدود، ومحطات الطاقة التي تسهم في تحسين البنى التحتية للدول الأفريقية، مما جعل من الصين أكبر مستثمر في إفريقيا[37]. وتعد تلك الخدمات بمثابة ضمانات للوجود المستقبلي الصيني في القارة الإفريقية على الرغم من التفاوت في الخبرات البشرية والمالية بين الطرفين، وعلى الرغم من التحديات الدولية الحالية التي من الممكن ظهورها في المستقبل، والتي بدأت الصين تعد العدة لها من خلال التفكير الجدي بالتواجد العسكري في القارة الإفريقية.

الخاتمة:

لقد أعاد التوجه الاقتصادي والسياسي الاستراتيجي للصين نحو القارة الإفريقية حدة التنافس الدولي على تلك القارة التي تمتلك إمكانات ضخمة من موارد الطاقة وخاصة النفط، إذ شكل التواجد الصيني في إفريقيا تهديداً حقيقياً للمصالح الاقتصادية الأمريكية والغربية خاصة الفرنسية، وزاد من قدرة الصين على تأكيد نفوذها كقوة عالمية تتحدى القوى الغربية في سيطرتها على مقدرات القارة، وتقدم نفسها كقوة سلمية (القوة الناعمة) تهدف وتسعى إلى النهوض الاقتصادي والتنموي للدول الأفريقية وكبديل للنموذج الغربي القائم على الاستعمار والسيطرة، وقد أسهم تطور العلاقات الصينية الأفريقية في تقوية نفوذ الصين في تلك القارة وعلى الساحة الدولية وفي المؤسسات الأممية وما نتج عن ذلك من تقوية موقفها التفاوضي بشأن محاولات تايوان الانفصال عنها، وتقوية نفوذها العسكري الذي ربما سيكون له انعكاسات أمنية مستقبلية على الصين والقارة الأفريقية في ظل تزايد نفوذها في مختلف المجالات في هذه القارة، وتهديدها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية هناك.

[37] – لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات، مرجع سابق.

وانطلاقاً مما سبق وفي ضوء تساؤلات فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- أن للصين علاقات اقتصادية قديمة مع القارة الأفريقية وقد استطاعت تطوير هذه العلاقات من خلال اتباع استراتيجية قائمة على المنفعة المتبادلة وغير المشروطة التي استطاعت من خلالها كسب معظم الدول الأفريقية لصالح سياساتها الدولية.

2- استطاعت الصين من خلال تواجدها في القارة الأفريقية تحقيق عدد من الأهداف على الصعيد الدولي وأهمها كسب تأييد الغالبية العظمى من الدول الأفريقية لسياساتها الاقتصادية في القارة ومناصرة الدول الإفريقية للصين في قضيتها الرئيسية والمتمثلة في رفض محاولات تايوان الانفصال عن الوطن الأم.

3- تمكنت الصين من فرض نفسها كقوة دولية منافسة اقتصادياً سياسياً وعسكرياً واجتماعياً في تلك القارة وعلى الصعيد الدولي، على الرغم من المعارضة الغربية للسياسة الصينية وتوجهاتها التي يعتبرها الغرب بأنها نوع جديد من الاستعمار.

4- تمكنت الصين من فرض نفسها كقوة اقتصادية مساعدة وقادرة على تلبية متطلبات هذه الدول في السعي نحو التنمية من خلال عدد من المظاهر كتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية والوصول بها لنوع من التكامل الاقتصادي بين الطرفين وتقديم المساعدات الاقتصادية غير المشروطة (القوة الناعمة) والتواجد العسكري (القوة الصلبة) والتواجد الديموغرافي القوي، الذي أوجد مجالات استثمار وتبادل تجاري شمل كافة المجالات.

وفي ضوء هذه النتائج فإنه يمكن القول أن التواجد الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية قد أسهم في تقوية النفوذ الصيني في تلك القارة وعلى المستوى الدولي، وسمح للصين بأن تكون لاعباً مؤثراً في الأحداث الإقليمية والدولية، على الرغم من الرفض الأمريكي والغربي لهذا النفوذ والمحاولات المستمرة لإضعافه أو إنهائه. ومن ثم ثبتت صحة فرضية هذا البحث.

المراجع

أولاً- الكتب:

1- فولفجانغ هيرن، "التحدي الصيني، ترجمة محمد رمضان حسين، ط 1' الرياض، 2011.

ثانياً- المجلات العلمية:

2- حكمات العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، (مجلة سياسات عربية، العدد 22، 2016) ص 72.

3- طيب جميلة، "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة- العلاقات الصينية الجزائرية أنموذجاً"، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018).

ثالثاً- الأبحاث العلمية:

4- جهاد عمر الخطيب، "مرتكزات النفوذ الصيني المتصاعد في شمال إفريقيا"، (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019) أنظر الرابط التالي: https://futureuae.com/

5- عزت شحرور، "العلاقات الصينية الأفريقية- الفرص والتحديات- وجهة نظر صينية"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

6- هناء عبد اللطيف غنيم، "تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا"، (قراءات نقدية، 2018) أنظر الرابط التالي: https://www.qiraatafrican.com/

رابعاً- الأطروحات:

7- ترماس نائلة، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا"، أطروحة ماجستير، (كلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017).

8- فريدة العلمي، "السياسة الخارجية للصين تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة- دراسة من منظور الاقتصاد السياسي"، أطروحة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015)

9- قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة- قطاع النفط أنموذجاً"، أطروحة ماجستير، (كلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2008).

خامساً- المواقع الإلكترونية:

10- "أفريقيا.. قارة الصين الثانية- مليون صيني يُشيّدون إمبراطورية اقتصادية في أفريقيا"، (صحيفة البيان الإلكترونية، الإمارات، 2014)أنظر الرابط التالي: https://www.albayan.ae

11- البنك الاسلامي للتنمية، أنظر الرابط التالي: https://www.panapress.com/

12- لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات"، أنظر الرابط التالي: https://caus.org

13- وانغ وانغشينغ، " الصين وإفريقيا – نموذج إيجابي في العلاقات الدولية"، 2011، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي: http://ly.china-embassy.org/

14- موقع وصوت ألمانيا، "الصين تتعهد بـ 60 مليار دولار كقروض واستثمارات لتنمية إفريقيا".2018، أنظر الرابط التالي: https://www.dw.com/

15- أندرو ماكجريجور – ذي أفريكان ريبورت، "انتشار الصين في إفريقيا: هل نشهد تجارة عادلة؟"، ترجمة: محمد سليمان الزواوي، 2019، أنظر الرابط التالي: https://www.qiraatafrican.com/

16- عبد الحليم سالم، " "التمويل الأمريكية": 60 مليار دولار تمويلات جديدة.. وتوجيه جزء منها لإفريقيا"، اليوم السابع، 2019، أنظر الرابط التالي:. https://www.youm7.com/

تاريخ ورود البحث:2020/05/04
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2020/08/17